الفصل الأول

العلمانية ليست ضد الدين

العفيف الأخضر

يقول المؤرخ والحقوقي الفرنسي جان بوسيناك: "تتمتع الديانات اليوم في فرنسا بحرية لم تعرفها في أية حقبة سابقة عن الجمهورية الثالثة (١٨٧٠-١٩٤٠) سواء في العهد القديم قبل الثورة أو في عهد المصالحة" بين بابا روما ونابليون ١٨٠٦.

حرية العبادة في فرنسا أسستها المادة العاشرة من إعلان حقوق الإنسان والمواطن عام ١٧٨٩ التي تنص على أنه "لا يجوز أن يضام أحد من أجل آرائه بما فيها الدينية". وبالمثل فعلت المادة الأولى من "القانون العلماني" الصادر في ١٩٠٥ والذي أكد الفصل بين الدين والدولة الذي صدر به قانون عام ١٩٠١ عندما نص على ضمان حرية العبادة، وحرية الضمير، والحرية الفردية. كما نصت على اعتراف الدولة "بالحقوق والتقاليد الخاصة بكل دين". وهذا ما استلهمته الاتفاقية الأوروبية لحقوق التفكير والضمير والدين. وهذا الحق يشمل حرية المجاهرة بالدين فرديا أو جماعيا بين العامة والخاصة، وبالعبادة، والتعليم وإقامة الشعائر وحق الإنسان في تغيير دينه أو اقتناعه". وكان تغيير الدين ممنوعا في عهد الدولة الدينية في فرنسا وأوروبا، واليوم يغير عشرات الأوروبيين دينهم يوميا لاعتناق الإسلام أو البوذية..

المبدأ الأساسي الذي تقوم عليه الدولة العلمانية هو: "لا إكراه في الدين" الذي نصت عليه الآية ٢٥٦ من سورة البقرة وكذا آية "فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر" (٢٩: الكهف). وقد وضع القانون العلماني الفرنسي عام ١٩٠٥ حدا للتعصب الديني الذي مارسته الكنيسة الكاثوليكية طوال قرون وخاصة منذ محاكم التفتيش (من القرن الثالث عشر إلى القرن الثامن عشر) والتي أعادها الإسلاميون اليوم في الجمهورية الإسلامية الإيرانية وإمارة أفغانستان الإسلامية (حكم جماعة طالبان)، وذلك بمنعه الدولة من التدخل في الشأن الديني طالما مارست الكنائس والمعابد والمساجد أنشطتها في إطار القانون. وهكذا ألزم الدولة

بالحياد الكامل إزاء الدين الكاثوليكى الذى كان دائماً دين الدولة الرسمى.

والحقيقة أنه عندما تعتنق الدولة ديناً فهى تتعصب له باستبعادها للديانات الأخرى التى يعتنقها جزء من مواطنيها. أما عندما تلتزم الدولة الحياد إزاء جميع الديانات التى يمارسها مواطنوها فعندئذ تصبح دولة علمانية متسامحة لا تعترف بدين ضد دين وتعترف بها جميعاً على قدم المساواة وتؤمن لها جميعاً أفضل الظروف لممارسة شعائرها.

وإقرار حياد الدولة الدينى فى فرنسا ثم لاحقاً فى أوروبا حولها من دولة دينية لا تنتمى لكل مواطنيها إلى دولة - أمة لكل مواطنيها مهما كانت دياناتهم واقتناعهم الفكرى. وفى الدولة الدينية هناك من لا يؤمنون بدينها وبالتالى فإنهم مجرد مقيمين، مجرد رعايا عليهم واجبات المواطنة كدفع الإتاوات والضرائب وليس لهم حقوقها كالاضطلاع بأعباء المناصب السياسية أو باحتلال الوظائف التى تؤهلهم لها مؤهلاتهم العلمية. الدولة العلمانية هى إذن الدولة - الأمة بامتياز لأنها فصلت بين المؤمن والمواطن. المؤمن هو من ينتمى إلى دين ما لا يعطيه حقوق المواطنة ولا يحرمه منها، والمواطن هو كل مواطن من الجنسين يتمتع بحقوق المواطنة كافة مهما كان اقتناعه الدينى أو الفلسفى.

وقد كانت الدولة الفرنسية الدينية قبل الثورة وقبل القانون العلمانى عام ١٩٠٥ تعتبر، وفق ادعاءات بابا روما، إن الدين حق طبيعى، لذلك فهو أسمى من القانون الوضعى الذى لا ينبغى له أن يستمد شرعيته من خارج الديانة الكاثوليكية. إذن فالثورة ثم قانون ١٩٠٥ وضعا نهاية لهذا الادعاء، فلم يعد الدين هو مرجع القانون الوضعى بل العقل، أى إرادة الشعب السيد الذى ينتخب سلطة تشريعية يخولها حق سن القانون، فإرادة الشعب عقلانية، أى يقبلها جميع المواطنين مهما كانت انتماءاتهم الخصوصية الدينية أو الإثنية طالما عبرت عن نفسها فى حرية. أما المرجعية الدينية فتفتقد هذا القبول العام الذى يجعل من القانون قانوناً ملزماً للجميع وإلا فقد معناه. فالقانون الذى يستلهم الكثلكة ليس ملزماً لغير الكاثوليك من المواطنين فضلاً عن باقى الجنس البشرى. لكن حقوق الإنسان ملزمة لجميع سكان المعمورة لأن مرجعيتها هى العقل الذى يسلم بأحكامه كل ذى عقل سليم. هكذا حسمت الدولة - الأمة العلمانية الديموقراطية السؤال الذى شغل أوروبا منذ عصر التنوير: ما هو مصدر التشريع الأسمى.. الدين أم العقل؟.. ومن هو المشرع؟.. المؤسسة الدينية أو السلطة التشريعية

المنتخبة بشفافية وحرية؟. وهما سؤالان جوهريان مازالا مطروحين على جميع الدول التى لم تستكمل حداثتها بعد.

لقد رفضت العلمانية ادعاءً كاثوليكياً آخر لا يقل خطراً عن الادعاء الأول وهو جعل الدين مرجعاً ملزماً للبحث العلمى والفلسفى والإبداع الأدبى والفنى. وهو الادعاء الذى صادرت به الدولة الدينية القديمة الخاضعة لبابا روما حرية البحث والإبداع. وهكذا أحرقت علماء وباحثين كما أحرقت الكتب باسم هذا الادعاء. ذلك أن العلم والفلسفة والإبداع الأدبى والفنى معارف عقلانية وفنون إبداعية لا تعترف بمعايير تفرض عليها من خارج مناهجها الخاصة لأن ذلك يعنى ببساطة وأدها. تصوروا مثلاً ماذا ستكون الفيزياء لو أن المؤسسة الدينية فرضت على اينشتين أن يتخذ الكتاب المقدس مرجعاً لبحوثه.. وماذا سيكون مصير التحليل النفسى لو أنها فرضت على فرويد أن يفعل الشىء نفسه.. وماذا يكون الشعر لو فرضت على بودلير أن لا يكتب قصيدة قبل استشارة كاهن؟. لاشك أن الكتاب المقدس مرجع دينى لمن يدينون به وليس مرجعاً للعلم والفلسفة والأدب والفن كما يعتقد المتعصبون له.

كيف جففت العلمانية ينابيع التعصب الكاثوليكى وبذلك طهرت المواطنة من لوثة التعصب الطائفى؟. لقد تم ذلك بالمدرسة العلمانية التى زرعت فى شعور الفرنسيين الصغار ولا شعورهم مهما كانت انتماءاتهم الدينية الوعى العميق بانتماءاتهم لهوية قومية.. كيف؟. بإلغاء التربية الدينية وتعويضها بتدريس تاريخ فرنسا العام لكى يكون التاريخ القومى - لا الدينى - هو البوتقة التى تنصهر فيها الهوية الفرنسية الموحدة التى تتعالى على الانتماءات الخصوصية الدينية، والطائفية، واللغوية، والإثنية. وقد انصهر الوعى القومى الفرنسى فى المدرسة، وبفضل التعليم العلمانى وعى الفرنسيون منذ نعومة أظافرهم أنهم ينتمون إلى أمة قومية واحدة ويشاركون على قدم المساواة فى مغامرة جماعية تتجاوز مصائرهم الفردية وانتماءاتهم الخصوصية.

منذ بضعة سنوات اقتدت المدرسة التونسية بنموذج المدرسة الفرنسية فغدت تدرس للتلاميذ تاريخ تونس العام منذ العهد القرطاجنى فى القرن السابع قبل الميلاد مروراً بالفتح الإسلامى الذى مثل أكثر لحظات هذا التاريخ الطويل استمرارية لكنه لا يختصره ولا يلغيه. وأتوقع نتيجة جيدة من التركيز على تدريس الحضارة الفرعونية لصغار مصر التى يبدو أنها لم تؤثر فى الحضارة

الإغريقية وحسب بل وأيضاً فى تاريخ العرب كله.

لقد أصدر باحثان فرنسيان فى أكتوبر ٢٠٠٠ كتاباً بعنوان "أسرار سفر الخروج" اثبتا فيه بطريقة مقنعة وبدراسة مقارنة لأسفار التوراة وتاريخ مصر الفرعونية أن أنبياء بنى إسرائيل المؤسسين ليسوا إلا أسماء مستعارة لفراعنة مصر، فمثلاً إبراهيم هو إخناتون، وموسى هو رمسيس الأول، ويوسف هو الأب الإلهى ثم الفرعون آى. إن الحضارة الغربية والأمريكية اللاتينية التى توصف اليوم بأنها الحضارة اليهودية - المسيحية قد تتغير تسميتها مستقبلا لتسمى الحضارة المصرية - المسيحية.

لقد ذكرت فى مطلع هذا المقال أن الديانات جميعاً بما فيها الإسلام تتمتع اليوم فى فرنسا العلمانية بحرية لم تعرفها فى أية حقبة سابقة على الجمهورية الثالثة العلمانية. أما فى إمارة أفغانستان الإسلامية (حكم جماعة طالبان) وفى الجمهورية الإسلامية الإيرانية فالديانات التى ليست دين الدولتين الدينيتين مقهورة. الشيعة فى أفغانستان يعاملون كأعداء، والسنة فى إيران يعاملون كوثنيين لا يحق لهم التزاوج مع الشيعة بل لا حق لهم حتى فى امتلاك مسجد فى طهران يقيمون فيه صلاة الجمعة حسب شعائر السنة. أما عن اضطهاد الديانات الأخرى كالبهائية والزرادشتية فحدث ولا حرج. الدولة الدينية الإيرانية شيعية إمامية جعفرية بنص دستورها، ولذلك فهى تستبعد حتى الطوائف الشيعية الأخرى غير الإمامية. والشعب يسمى رجال الدين الحاكمين "التنين المحافظ"، وسائقو التاكسى يرفضون نقل رجال الدين حتى غدوا مضطرين لتغيير زيهم الدينى بزى مدنى إذا أرادوا الركوب. لقد كره الشعب الدولة الدينية المعادية للعقل والحرية وأسقط كراهيته لهما على مرجعيتها الدينية. وتتجلى هذه الكراهية فى قلة الإقبال على ممارسة الشعائر الدينية فى بلد يشكل فيه رجال الدين الطبقة الحاكمة، وفى العدول عن الأسماء الشيعية الشهيرة مثل "على" و"الحسين" إلى الأسماء الفارسية ما قبل الإسلامية مثل "داريوش" و"أراش" حتى اضطرت الحكومة إلى إصدار قانون فى عام ٢٠٠٠ يحظر على البلديات والقنصليات تسجيل الأسماء غير الشيعية. كما تتجلى خاصة فى ترك الصلاة. وفى آخر عهد الشاه كان عدد المسلمين الذين يؤدون صلاة الجمعة فى طهران يبلغ المليون أما عددهم اليوم فهو ٣٥ ألفاً على حين أن مساجد فرنسا والدول التى يسميها الإسلاميون تحقيراً لها بالعلمانية تغص بالمصلين!!.

فى أغسطس عام ٢٠٠٠ أكد حجة الإسلام محمد على زمزم رئيس المؤسسة الثقافية والفنية لبلدية طهران إن ٨٦% من الطلبة لا يصلون و٧٥% من عامة السكان المسلمين لا يصلون. ويؤكد تحقيق صحفى قامت به المجلة الأسبوعية الفرنسية "نوفيل أوبزرفاتور" ما قاله حجة الإسلام زمزم: "فى ارض الإسلام - تقول المجلة - المساجد خالية والإيمان يغادر صدور المؤمنين.. لقد تلاشى الإسلام فى إيران بعد اختزاله إلي صدفة فارغة من كل محتوى روحى.. ما أكثر الإيرانيين الذين يبوحون لنا سرا بأنهم تحولوا إلى ملحدين منذ فترة قصيرة".

إن خروج الإيرانيين - فى صمت - أفواجاً من الإسلام دفع بعض رجال الدين إلى إرسال صيحة الفزع، فمثلاً عبر آية الله جلال الدين طاهرى إمام جامع بأصفهان عن قلقه من نقص أعداد الذين يشهدون صلاة الجمعة قائلا: "إذا لم نفعل شيئا فسنجد قريباً مساجدنا فارغة". لقد فعلت الجمهورية الإسلامية "شيئا": إذ نظمت بعد ٢٢ عاما من ظهورها شهراً كاملاً فى آخر عام ٢٠٠ لحث المسلمين على الصلاة.

ما هو سبب هذا الرفض الجماعى لمرجعية الجمهورية الإسلامية الدينية؟.. إنه المرجعية الدينية بالذات.. إن الدولة الدينية كانت تاريخيا دولة خروج رعاياها من دينها لأنها تزج بالدين فى السياسة. وهذا ما وعاه أكثر من ثلاثمائة من آيات الله يطالبون اليوم فى إيران بفصل الدين عن السياسة وخروج رجال الدين من الحكم. وقد شخص آية الله مهدى حائرى بدقة مأساة الدولة الدينية عندما صرح لتلك المجلة الفرنسية بقوله: "هؤلاء المجانين الذين يزعمون أنهم يحكمون باسم الإسلام هم بصدد تدمير الإسلام".

كما شخصت مريام ميربابيان المتخصصة فى التاريخ الشيعى بدورها بدقة خطر الخلط بين السياسة والدين بقولها: "لقد وجه الخومينيون لطمة للمعتقدات الدينية عندما خلطوا الدين بالسياسية.. إن المشاعر المعادية للدين التى أنتجتها سنوات حكم الخومينى لم يكن يحلم بها حتى الشيوعيون الإيرانيون الذين حاولوا إضعاف سطوة الدين طوال خمسين عاما".

أى غرابة فى هذا المناخ أن يغدو مطلب الدولة العلمانية مطلباً شعبياً فى ظل الجمهورية الإسلامية فى إيران. لقد صرح طالب بمدرسة "قم" الدينية وابن أحد آيات الله للمجلة الأسبوعية الفرنسية المشار إليها وسط ترحيب زملائه

الطلبة وبهجتهم قائلاً: "نريد منكم إعطاء ما لله لله وما لقيصر لقيصر".

إن فظائع محاكم التفتيش أعطت الفرصة لفلسفة التنوير العلمانيـــة لزلزلـــة أركان الكنيسة الكاثوليكية، وها هى محاكم التفتيش الإسلامية بصدد إعطاء نفس الفرصة والوصول إلى نفس النتائج.

obeikan.com